الاعلام البرلماني بين متطلبات الديموقراطية والضرورات المهنية

اعداد الدكتور علي رمّال

ينتمي الاعلام البرلماني الى مفهوم الاعلام السياسي، وان أفضل تعريف لهذا الاعلام هو ما قدمه الباحث الاجتماعي الفرنسي دومينيك والتون حيث قال " **ان الاعلام البرلماني هو الفضاء الذي يتم فيه تبادل الآراء المتعارضة من قبل ثلاثة لاعبين هم : رجال السياسة، الاعلاميون والرأي العام ...**"(1)

وقد أكد والتون على ضرورة التفاعلية في النقاشات التي تدور بين هؤلاء اللاعبين، والذين من خلال مواقعهم في " المجال العام " يشكلون الشرط الأساسي لممارسة الديمقراطية الشاملة.

وكعنصر نشط في " المجال العام " فان الاعلام البرلماني مدعو لكي يتطور ويتفاعل في ضوء القضايا التي تطرح على النقاشات الديمقراطية بأبعادها الثقافية المتنوعة، إضافة الى التطورات والمتغيرات الكبرى التي تحدث في مجال الاعلام.

من هنا فان الزامية حسن الاتصال تفرض نفسها على كل المؤسسات وخاصة تلك التي تعنى بالشأن العام وفي طليعتها البرلمان.

الضرورات الديمقراطية والمؤسساتية:

أ- الضرورات الديمقراطية:

مع بداية القرن السادس ق.م. ارتأى مشرعون في أثينا مثل " سولون و دراكون" ضرورة مشاركة البعض في إدارة شؤون المدينة، وأنشأوا مؤسسات لكي يتم التداول وأخذ القرارات بداخلها. كما أكد هؤلاء على أن هذه القواعد الأساسية لادارة المدينة يجب أن تكون مكرسة في النصوص أي مكتوبة وعامة وواضحة ومعروفة من الجميع .هذه القوانين التي تنص على " مشاركة كل المواطنين في الشأن العام هي التي تشكل الديمقراطية" (2).

ان مثال أثينا المرتكز على " krotos du dumos" يؤمن اطاراً تعريفياً لهذا الموضوع . هذا الاطار يحدد " أنه عندما يمتلك الشعب بحد ذاته سيادته وقراره تكون الديمقراطية.

ومؤخرا بدأت المشاركة المباشرة للشعب في التشريع تأخذ منحى قانونيا في بعض الدول (التغيير الدستوري ٢٣ تموز ٢٠٠٨ في فرنسا) (3) .

كما أن التعريف المجمع عليه للديمقراطية هو " حكم الشعب من الشعب " (4)، هذا التعريف يطرح مسألة جدلية أخرى تتمثل في السؤال " ما هو الشعب "؟ هل هو تعددية الأفراد؟

الا أن الديمقراطية تفترض أن هذه التعددية يجب أن تشكل " وحدة".

فالمسار الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة التي تعمل وفق القوانين ومن خلالها ، يتطلب اعلاما برلمانيا فاعلا ، وعلى البرلمان اذا كان يريد التواصل مع ناخبيه وان يفهم ويفهم ، أن يجعل من هذا الاعلام جسرا يصل الدولة بالشعب ويعكس تطلعاته.

ذلك أن ضرورات الديمقراطية تفرض على البرلمان أن يقدم كشفا عن إنجازاته أمام المواطنين " للمجتمع الحق في طلب كشف حساب من يعمل في الحقل العام أو الإدارة العامة " . وهذا ما تذكر به المادة الثامنة من الإعلان الفرنسي لحقوق الانسان والمواطن (٢٦ آب ١٧٨٩) إضافة الى مبدأ الإعلان عن مناقشات الجمعية العامة التي تخضع لنفس المعيار أي حق المواطن في حضور هذه المناقشات أو الوصول اليها عبر وسائل الاعلام .

ب- <u>الضرورات المؤسساتية:</u>

لا يستطيع أي برلمان اليوم ، حفاظا على مصلحته الذاتية ، أي خارج أي اعتبارات قانونية، أن يتجاهل النشاط الإعلامي لأسباب ثلاث:

١- السبب الأول والبديهي، هو أن العالم اليوم هو عالم الاعلام والاتصال، وأن تكون المؤسسة التشريعية حاضرة، يعني أن تتواجد على الساحة الإعلامية، إضافة الى ضرورة امتلاكها رؤية إعلامية. وهذا يعني أن على البرلمان أن يمتلك صورة يظهر بها من جهة، ورسالة واضحة من جهة أخرى.

الصورة والرسالة يجب أن تتفاعل إعلاميا في شتى الظروف وبشكل متزامن، تحت طائلة فقدان الرؤية الواضحة.

٢- السبب الثاني هو أن على البرلمان أن يدرك اليوم ومهما كانت السياسات المؤسساتية أو الاجتماعية التي يتحرك من خلالها، ان العصر الذي كان فيه يحتكر الدور التشريعي ومراقبة العمل التنفيذي ويشكل المصدر الرئيسي للمعلومات السياسية قد انتهى.

وأصبح البرلمان في وظائفه الثلاث : التشريع والرقابة والاعلام ، يواجه منافسة شديدة. هذا الأمر يمكن ملاحظته بشكل واضح في المجال التشريعي وهذا ما لفت اليه الكثير من المقالات التي تحدثت عن تراجع دور البرلمان. وهناك تعبير مجازي انتشر في فرنسا يقول " بأن البرلمان عار من الأعلى " " وعار من الأسفل ".

من الأعلى بفعل الاتفاقات الدولية التي أوجدت مسارا قانونيا موازيا يلقي بظلاله على الحياة الاجتماعية للمواطن.

من الأسفل بفعل الدور المتنامي للمجتمع المدني وتعاظم دور اللامركزية في كثير من المجتمعات الحديثة.

إضافة الى المنافسة في المجالات الثلاث التي سبق ذكرها فان البرلمان يواجه منافسة في المجال الإعلامي، ولم يعد يشكل مركز الحدث السياسي، فقد ولى الزمن الذي كان فيه البرلمانيون يتوجهون الى دوائرهم الانتخابية في نهاية الأسبوع ويحملون معهم الأخبار السياسية لناخبيهم. وغالبا ما يشكو هؤلاء من أن الحكومة تعطي المعلومات لوسائل الاعلام قبل معرفتهم بها.

٣- السبب الثالث والأهم والذي يجعل من الاعلام ضرورة ملحة للبرلمان هو أن هذا الأخير يتعرض بشكل مستمر لشتى أنواع الانتقادات والحملات التي تحمله المسؤولية عند كل حدث هام . ولم يعد ينفع الاختباء وراء صورة الضحية ،لأن الكثير يعتبر بأن العمل البرلماني يشكو من قلة الفعالية وعدم انتظام العمل ...الخ

وهنا يكمن دور الاعلام البرلماني عبر طرح كل القضايا وشرحها أي مواجهة هذه الانتقادات والحملات وهذا يتطلب اعلاما يقظا وتفاعليا.

دور الاعلام في تقريب المواطن من البرلمان:

تشكو معظم الأنظمة البرلمانية من عدم اهتمام المواطن بالعمل السياسي داخل البرلمان وغالبا ما ينعكس هذا الأمر في نسب المشاركة الضعيفة في الانتخابات، علما أنهم يمتلكون القدرة على الاطلاع على الأخبار السياسية والبرلمانية بفعل تطور وسائل الاعلام وتنوع أشكالها.

وهذا ما يطرح مسألة تسهيل حصول المواطن على الأخبار البرلمانية ، وقد لجأت بعض البرلمانات في السنوات الأخيرة الى انشاء مواقع لها على شبكة الأنترنت ضمنتها أعمال البرلمان واللجان إضافة الى انشاء محطة إذاعية أو تلفزيون خاص بالبرلمان.

بالمقابل هناك تجارب اعتمدت على أنشطة تربوية للتعريف بدور البرلمان ونشاطاته وطريقة عمله (برلمان الشباب، الأطفال ...) وإقامة العديد من الندوات حول موضوعات ترتبط مباشرة بالمصالح العامة للمواطنين، إضافة الى احتضان الكثيرمن الأنشطة الثقافية العامة (يوم الكتاب السياسي، يوم المخاتير ، يوم التراث الوطني ، معارض فنية..) بالتزامن مع انتاج وثائق إعلامية متعددة (كتب، أفلام، منشورات ...)

فالمطلوب اعتماد كل الوسائل الكفيلة بتقريب المواطنين من ممثليهم في البرلمان ، بما يسهل الحصول على المعلومات الوافية والصحيحة.

تشير معظم الإحصاءات الى أن نسبة كبيرة من الناس لا تعرف ماذا يجري في مجلس النواب وخاصة عند الفئة العمرية بين (١٨-٢٤) وهي فئة ناخبة ومؤثرة في الحياة السياسية.

ولمواجهة هذا الأمر يقوم البرلمان في كيبيك (كندا) بسبعة أنشطة تعتمد المحاكاة البرلمانية للطلاب في كل مراحل التعليم وصولا الى كبار السن إضافة الى طرح بعض الألعاب عبر الاستبيان التشريعي . (5)

هذا النشاط الذي يشمل الآلاف يهدف الى تعريف هؤلاء ومن خلالهم المجتمع الى أهمية المؤسسة البرلمانية والى الدور المهم للنواب . كما يقوم رئيس البرلمان بجولة على المؤسسات التعليمية من أجل تطوير الحس الديمقراطي لدى الطلاب.

هذه الوسائل وغيرها يجب أن تعمل ضمن استراتيجية موحدة تهدف الى:

- زيادة عدد المواطنين المهتمين بالعمل البرلماني.
- شرح الدور والوظيفة البرلمانية للنواب.
- تسهيل مشاركة المواطنين في أعمال وأنشطة البرلمان.
- توطيد العلاقة بين البرلمان والمواطنين.
- التوجه نحو الموظفين ، القانونيين، والمهتمين بالشأن الحكومي والعام وتزويدهم بمعلومات نوعية تفيدهم في تحسين أعمالهم.
- تعزيز العلاقة بوسائل الاعلام المحلية.
- التركيز على سكان الأرياف.

وهذا ما يتطلب كما ذكرنا سابقا :

١-توضيح الرسالة الإعلامية إضافة الى تكوين صورة ذهنية تكون ترجمة لعملية الاتصال بشكل يسمح للمواطن بالتحقق منها واستيعابها بسرعة لأن تحتوي الرسائل البرلمانية التي يجب أن تتلاءم مع الجمهور الذي يتوجه اليه.

٢-توسيع الرؤية لدى البرلمانيين ، والمؤسسة وخدماتها، عبر وضع أجندة تتضمن الأحداث والأنشطة المميزة للبرلمان والبرلمانيين، إضافة الى المشاركة الفعالة في المناسبات الهامة وزيادة التواجد مع عنصر الشباب.

واذا كان صحيحا أننا نتعامل مع ظاهرة بسياقات متعددة فان النظرة السلبية لعدد كبير من الناس تجاه العمل السياسي وممارسة الديمقراطية البرلمانية تتغذى من عدم المعرفة للأعمال التي يقوم بها البرلمان.

واذا كان هناك من علاج لهذا الأمر ، فهو يكمن في اعلام جيد يصل الى كل شرائح المجتمع.

<u>خصائص ومبادئ الاعلام البرلماني:</u>

يشكل الاعلام في كل البرلمانات الحديثة ومهما كانت التجارب أو حجم الوسائل التي يستخدمها، ضرورة ديمقراطية ومؤسساتية. فكل هذه البرلمانات تجد نفسها بمواجهة نفس التحديات وفي طليعتها استيعاب العجز بين الموقع البارز الذي يحتله البرلمان نظريا بين المؤسسات وشبه التغييب الإعلامي التي نلاحظها دائما.

ان هذه الضرورة الديمقراطية والمؤسساتية تخضع لبعض الإجراءات التي تبدو أحيانا صعبة التوافق مع قوانين الاعلام الحديث.

هذا التوافق لا يمكن الوصول اليه الا عبر مسار براغماتي وشفاف يفرض، على سبيل المثال، أن يتم تفعيل عملية التمايز بين الاعلام المؤسساتي بشكل مستقل عن الأطراف التي تتشكل منها، وبين الاعلام السياسي الذي يتوجب على كل طرف سياسي داخل البرلمان.

فمن الواضح أن على البرلمان أن يبقى دائما على استماع للمجتمع مع الإبقاء على مهامه الأساسية المتمثلة بالتعبير عن السيادة الشعبية والمصلحة العامة.

وهنا نبحث عن اعلام صاعد (من المواطن باتجاه البرلمان) وليس اعلاما هابطا (من البرلمان باتجاه المواطن).

لكن التجربة تقول أننا نتحدث عن اتجاهان لعملية واحدة، وأن هذين الاتجاهين هما في الواقع متلازمان، وأن حجم الواحد يتحكم بالآخر.

أعضاء المجلس النيابي أيضا لديهم مهام إعلامية صاعدة وهابطة وهذه المهام تشكل جسر تواصل بين المواطنين والإدارة العامة للمساعدة في تسهيل الإجراءات وعليهم واجب تزويد المواطن بالمعلومات حول القوانين والخدمات التي تقدمها مؤسسات الحكومة إضافة الى مشاركتهم في عملية التربية المدنية.

ان الاعلام البرلماني القائم على أسس متينة ، كالضرورات الديمقراطية والمؤسساتية ، عليه أن ينشر المعلومات دون تدخل إضافة الى إيجاد آلية تعزز الروابط بين الضرورات المهنية للإعلام والعمل البرلماني.

ان التعارض بين الضرورات المهنية للإعلام والعمل البرلماني كبيرة الى حد ما ، ويبين الجدول التالي يوضح هذا التعارض:(6)

الضرورات المهنية	خصائص العمل البرلماني	
السرعة	البطء في العمل التشريعي	
التبسيط	النص المعقد	
التخصيص	التعميم	

فلكي يكون فعالا، يعتمد الاعلام الحديث على السرعة في النشر وهذا ما يشرحه دومينيك والتون " نحن نعيش ثقافة اللحظة والنتيجة هي اختصار رقعة النقد والتحليل..كل شيئ فوري ... حيث نشعر بأن العام الواحد يمتد للأبد .."

فهذه السرعة أو شبه الفورية لا تتوافق بسهولة مع المسار البرلماني الذي يتطلب وقتا لتحليل الآراء والأفكار المتعارضة افتراضيا ، فان القانون عندها يصبح " أداة تعبر عن مشاعر. (7)

الأمر نفسه يطبق على ضرورات تبسيط الرسالة الإعلامية الحديثة (يلاحظ والتون " أن تبسيط الحقائق هو قانون الاعلام " و"أن الاعلام وحده هو من يسمح بوضوح الرؤية بين القمة والقاعدة ، وأن تكون مفهومة من كل الناس ، هناك ثمن ألا وهو التبسيط والعقلنة ".

من هنا فان ضرورات التبسيط تتوافق بصعوبة مع تعقيدات العمل التشريعي وتقنيات النص القانوني.

أما التخصص وهو الضرورة المهنية الثالثة للإعلام الحديث فهو أيضا لا يتوافق مع البرلمان الذي يعتبر مكانا عاما عليه تأمين التمثيل التعددي للاعبين داخل أروقته.

إضافة الى هذه الخصائص المهنية هناك مبادئ أساسية يقوم عليها الاعلام البرلماني وهي :(8)

- الاعلام البرلماني هو اعلام نشط وارتقابي.
- منتظم لأنه وظيفة بحد ذاته.
- منفتح وصادق ولو أدى ذلك الى الاعلام عن أمور مزعجة.
- واضح ومفهوم ومتكيف مع المستهدف وسهل القراءة والاستيعاب.
- موجز وكامل شرط تلخيص الأساسيات ببضع كلمات.
- دقيق ومباشر لعدم السماح بالتأويل وبناء الشائعات واطلاق حملات التشويه الإعلامي.
- متوازن وعادل في تغطية أخبار الأفراد والكتل والمجموعات.
- الصياغة الإعلامية تكون بلغة المستهدف (رأي عام، أخصائيين..) ويفضل أن تتم الصياغة بلغتين لأن الاعلام البرلماني يلعب دور النموذج.

ان الاعلام البرلماني يتوجه الى مجموعات حوارية داخل المجتمع وهذه المجموعات هي:

١- البرلمان نفسه لأن أعضاء البرلمان هم المستهدف الأول لعمل الاعلام الداخلي(نصوص، مشاريع..)
٢- الرأي العام لأن البرلمان معني بالإعلان عن نشاطاته وانجازاته وقراراته لتمكين المواطنين من تكوين الآراء والمواقف حولها وهذا يأتي في اطار الاعلام الخارجي.
٣- المهنيون في وسائل الاعلام لأن هذه الوسائل تساهم في تشكيل الرأي العام وتعزيز النقاش السياسي داخل المجتمع ، لأنه بدونها لا يمكن التأسيس لإعلام برلماني مستدام وفعال بين المواطن والمؤسسة التشريعية.

الاعلام البرلماني والحوار :

للاعلام البرلماني دور هام في اطلاق الحوار التشريعي البنّاء وليس الثرثرة القانونية التي تقام غالبا على وسائل الاعلام التقليدي عبر برامج التوك شو. وهذه الحوارات في الغالب لا تساعد المواطن على فهم الموضوعات كما أنها لا تساهم في تحسين صورة البرلمان والبرلمانيين على السواء.

إضافة الى ذلك فان الاعلام البرلماني لديه دور أساسي يلعبه على مستوى هيكلة وإقامة الحوار الديمقراطي إضافة الى بناء " المجال العام " حتى ولو اعتبر البعض أن المجلس النيابي ليس المكان الوحيد لإقامة هذا الحوار لكنه المكان المتميز حيث يتواجد الجميع وحيث يمكن الحصول على نتائج ذات طابع قانوني ملزم.

البرلمان والاعلام الجديد والمشاركة:

لقد ضاعف الأنترنت من اهتمامات ومتطلبات المواطنين ، لكنه سمح أيضاً للبرلمانيين بمتابعة هذه الاهتمامات. فقد أظهرت الدراسات أن معظم الناخبين يرغبون في المشاركة بآرائهم وأفكارهم في السياسات والقرارات الحكومية والتشريعية، كما يرغبون بأن تكون العلاقة مع نوابهم سهلة ومرنة بما يسمح لهم بطرح مشاكلهم وحلها.(9)

المهمة الصعبة تكمن في كيفية السماح للمواطنين بالمشاركة في الملفات السياسية والقرارات وبالتالي تطوير دورهم الذي يقتصر عادة في الاستفتاءات على الإجابة بنعم أو لا.

وبهدف جعل مشاركة المواطن ذات قيمة فعلية لجأت معظم البرلمانات الى استخدام وسائل التواصل والاتصال الحديثة.

فقد أظهر التقرير العالمي حول البرلمانات في العام ٢٠١٠ أن طرق الاتصال المستخدمة في العدد الأكبر من البرلمانات (٤٣%) تكمن في استخدام الانترنت لنشر وقائع الجلسات العامة.

هذه التقنية اختيرت على شكل واسع عند الكتلة البرلمانية الثانية أيضا (٢٩%) والتي تستخدم طرقا أخرى.

هذه النتيجة تعكس الشعبية المتعاظمة للنشر الالكتروني عند البرلمانيين.

هذا الأمر مرده الى سهولة استخدام هذه التقنية إضافة الى الكلفة المالية المخصصة مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية ما يجري في الجلسات العامة.

هذه الخلاصة ليست مفاجئة حيث تأتي برامج التلفزيون إضافة الى المحطات التلفزيونية البرلمانية (خاصة بالبرلمان) بالدرجة الثانية.

واذا كان كل الذين يرتقبون وضع هذه التقنية موضع التنفيذ فان نسبة البرلمانات التي تنشر الجلسات العامة سيرتفع الى ٧٠% في القريب العاجل. ما سيكون له آثار قوية في تعزيز منطق الشفافية.

هذا يساعد المواطن على فهم المسار التشريعي ، وذلك لأن الأنظمة المتقدمة للإعلام قادرة على معالجة النصوص والمقترحات والقوانين وتسجيلات الفيديو ومناقشة هذه المقترحات مع الجمهور العادي.

ان النشر على الويب يتيح لعدد من الآراء شخصنة عملية الاتصال وهذا ما يسمح للأعضاء (او غيرهم من منظمات المجتمع المدني) وضع نماذج من آرائهم على الويب أو السماح للمستخدمين بالعثور بسرعة على كل التصريحات والمواقف حول قضية معينة مع البيانات الوصفية.

البعض عبر عن هواجس حول الأثر السلبي لتقنية الفيديو عبر الأنترنت وذلك عندما تكون النقاشات مطولة جدا مع القليل من الفائدة أو القيمة المضافة. وهذا يحدث لأن بعض النواب لا يريد أكثر من الحصول على فيديو كليب ليضعه على موقعه الخاص أو لإرساله لاحقا الى وسائل الاعلام أو نشره وتوزيعه في دائرته الانتخابية.

البعض الآخر لاحظ أن الاستعراض المطول للبرلمان من خلال تقنية الفيديو يمكن أن تؤدي الى التشدد في المواقف العامة والى صعوبة إيجاد نقاط توافق مقبولة عند بدء المفاوضات لإيجاد مخارج توافقية.

كما أنه من الأهمية بمكان أن نسجل أن النشر على الويب وبرامج التلفزيون ، هم جميعا أحاديي الاتجاه أي من البرلمان باتجاه المواطن ولا يؤمنون التفاعلية.

صحيح أنه يمكن أن يلعبوا دورا إيجابيا كوسائل تصل الى المواطن بسهولة لكن هناك سؤال هام يطرح نفسه وهو معرفة كيف يمكن ان تستخدم بالتعاون مع وسائل الاتصال الاجتماعي التي تهدف الى تعزيز الاتصال الثنائي الاتجاه.

فالمشاركة المباشرة التي تؤمنها وسائل التواصل الاجتماعي في عملية صياغة النصوص التشريعية أو تعديلها أو اقتراح أخرى تعتبر من الأمور التي يجب طرحها اليوم بقوة ، خاصة وأن النقاش السياسي يدور اليوم بفاعلية على شبكات التواصل الاجتماعي بين الأفراد والمجموعات المؤثرة في القرار السياسي.

كما أن الأجيال الجديدة تعتبر أن وسائل التواصل الاجتماعي جزءا أساسيا من حياتها اليومية، فعلى البرلمانيين أن يتحضروا لمقاربة هذا الاعلام وإظهار أنفسهم نشطاء وتفاعليون مؤسساتيا دون أن يظهروا بمظهر المتحيزون سياسيا.(10)

من هنا أهمية أن تجد المؤسسة البرلمانية لنفسها "صوتا" على الشبكة الاجتماعية دون الابتعاد عن دورها الأساسي وهو ربط الرأي العام بالأنشطة البرلمانية.

ان الخوض في هذه التجربة يدفع للتساؤل عن الحسنات والسيئات الناتجة عن استقبال الكم الهائل من التعليقات.

في الخلاصة نقول أن مبدأ الشفافية يقوم على أنه لكل انسان الحق في المعرفة والحصول على الوثائق الرسمية عدا ما هو محظور قانونا، لذا على الاعلام البرلماني أن يقوم بما يلي:

- تحسين نوعية الرسائل الإعلامية وتكثيفها.
- اشباع الحاجات الإعلامية لأكبر عدد ممكن من مجموعات الحوار المكونة للمجتمع.
- شرح أعمال البرلمان واثارة الاهتمام بها.
- المساهمة في تكوين الآراء وتشجيع الرأي العام على أخذ القرار.
- تعزيز صورة المجلس النيابي في المجتمع.
- اعلام الجهات التي يتعامل معها المجلس بالطرق المثلى عن الإجراءات والقضايا وأخذ آراءهم بعين الاعتبار.

Bibliographie:

1-D.Wolton; la communication politique, Hermez , CRDP 2008.

2-C.Castoriadis; la cite et les lois, ce qui fait la Grèce, Paris. Seuil 2008.

3-s.Pierre.caps; Généalogie de la participation de tous aux affaires commune, RDP N1.2009.

4-H.Kelsen; la démocratie, sa valeur. Paris, dalloz2004.

5-Assemblee parlementaire de la francophonie.doc N17 Juillet2007.

6-Guide pratique de la communication parlementaire 2008.

7-Mathieu-le monde 30 septembre2005.

8-Claude Bumann;www.vc.chLparlement2009.

9-L'internet parlementaire ; congrès and the internet. Vol N2 1999.

10-Representation parlementaire et communication Conference UIP-ASGP- Quebec 2012.